

إعمال الرقابة القضائية  
على الحماية الجزائية لقرارات هيئة أسواق  
المال



للاستشارات القانونية وأعمال المحاماة  
Advocates & Legal Consultants

استغلال الحماية الجزائية بشكل خاطئ يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على العدالة ويُعرّض النظام القانوني إلى العديد من المخاطر. إذا تم استخدام الحماية الجزائية لقرارات هيئة أسواق المال أو أي قرارات تنظيمية أخرى بشكل غير سليم، فإن ذلك قد يخل بمبدأ العدالة ويؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد أو المؤسسات المتضررة. وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز مدى تأثير الاستغلال الخاطئ للحماية الجزائية على العدالة:

### • إساءة استخدام السلطة:

في حال استُخدمت الحماية الجزائية من قبل الهيئة أو الجهات المختصة بطريقة تعسفية أو لغايات غير قانونية، يمكن أن يتم اتخاذ قرارات تستند إلى اعتبارات غير موضوعية، مما يؤثر على حقوق الأطراف المعنية. هذا النوع من الاستغلال قد يترتب عليه ظلم للأفراد أو الكيانات التي تم اتخاذ قرارات ضدها بشكل غير عادل.

### • التأثير على حقوق الدفاع:

إذا تم فرض قرارات جزائية قسرية دون توفير فرص كافية للأطراف المعنية للدفاع عن أنفسهم، فإن ذلك يعد انتهاكاً لحق الدفاع والعدالة الإجرائية.

على سبيل المثال، إذا تم فرض غرامات أو عقوبات جزائية بناءً على قرارات غير قابلة للطعن أو بموجب قوانين مغلقة أمام الطعن القضائي، فإن ذلك يقوض فكرة العدالة.

## • عدم التوازن في تطبيق القوانين:

قد يُستغل تطبيق الحماية الجزائية لفرض إجراءات أو قرارات جزائية غير متوازنة أو غير منصفة ضد بعض الأطراف، في حين يتم التساهل مع أطراف أخرى. هذا يشوه مبدأ المساواة أمام القانون ويؤدي إلى فقدان الثقة في نزاهة الإجراءات.

## • إضعاف الرقابة القضائية:

الحماية الجزائية، إذا تم استخدامها بشكل خاطئ، قد تعيق الرقابة القضائية وتحد من قدرة القضاء على مراقبة القرارات الصادرة من هيئة أسواق المال أو أي هيئة تنظيمية أخرى. هذا قد يؤدي إلى تدهور الشفافية ويقلل من قدرة المحكمة على التأكد من صحة القرارات والضمانات القانونية المتعلقة بالعدالة.

## • التأثير على استقرار السوق:

من جهة أخرى، إذا تم استغلال الحماية الجزائية بشكل خاطئ لفرض قرارات جزائية على أطراف معينة دون توافر أدلة كافية، فقد يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على استقرار السوق المالي. هذه القرارات قد تخلق حالة من الفوضى أو عدم اليقين بين المستثمرين والجهات المعنية.

## • إمكانية الطعن:

في بعض الحالات، قد يكون من الضروري أن تكون هناك إمكانية للطعن على قرارات هيئة أسواق المال في المحكمة المختصة لضمان العدالة. إغلاق هذا الباب قد يؤدي إلى تدهور القيم القانونية ويزيد من احتمالية الوقوع في الظلم.

## لذلك

فإن استغلال الحماية الجزائية بشكل غير عادل أو خاطئ يؤدي إلى تهديد مبدأ العدالة ويعرقل تطبيق القانون بشكل صحيح. لذا من المهم أن تكون قرارات هيئة أسواق المال أو أي هيئة تنظيمية أخرى خاضعة للرقابة والتوازن لضمان عدم استغلال القوة القانونية على حساب حقوق الأفراد والشركات، وبالتالي ضمان عدم التلاعب أو إساءة استخدام السلطة.



المحامي / عبدالرحمن الطاحوس

للاستفسارات أو الحصول على مزيد من التوضيحات حول كيفية تطبيق هذه الأحكام أو أي مسائل قانونية أخرى يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:

✉ [info@mashora.com.kw](mailto:info@mashora.com.kw)

✉ [a.tahous@mashora.com.kw](mailto:a.tahous@mashora.com.kw)

☎ +965 2240 4470

✉ [info@mashora.com](mailto:info@mashora.com)

🌐 [www.mashora.com.kw](http://www.mashora.com.kw)



Mashora Tower, Qibla, Abu Bakr  
Street, Kuwait